السبت ١١ / كانون٢/٢٠٢٥

إيطاليا تؤكد أهمية رفع العقوبات عن سوريا؛ العرب: استياء تركي من دعم فرنسا للأكراد: التعامل مع واشنطن فقط؛ ما هي أولويات أمريكا في سوريا؛ الشرق الأوسط: الغرب يحذّر سوريا من تعيين «مقاتلين أجانب» في الجيش؛ وول ستريت جورنال: تسابق عربي مع أنقرة للتأثير على حكام دمشق الجدد؛ ناشونال إنترست: هناك حاجة لإعادة النظر في العقوبات والأمن في سوريا بعد الإطاحة بالأسد؛ الجزيرة: ثلاثة افتراضات متشائمة تجاه التحول السوري! تقرير عبري يفضح ما تخبئه إسرائيل للسوريين وحقيقة موقفها من تولي الشرع قيادة سوريا بعد سقوط الأسد! الخارجية الأمريكية عن انتخاب عون رئيسا للبنان: "فرصة لتحقيق ٣ أمور"؛ تقرير: سلاح حزب الله والاقتصاد المتداعي أبرز التحديات أمام الرئيس اللبناني الجديد! هآرتس: أسماء ألف جندي إسرائيلي لدى الجنائية الدولية؛ ناشيونال إنترست: خيارات إسرائيل الصعبة في غزة! الخليج: قمة ترامب وبوتين وما وراءها؛ نازاروف: بوتين لن يلتقي ترامب ولن يتم تجميد الصراع في أوكرانيا! **للاطلاع:** فورين أفيرز: ترامب لن يدمر النظام العالمي.. لأنه ميت بالفعل..؟!!

الموضوع الرئيس: المصالح الدولية في سوريا الجديدة..؟!!

قال وزير الخارجية الإيطالي أنطونيو تاياني إنه التقى رئيس الإدارة الجديدة أحمد الشرع في دمشق، وقال إن روما ستكون جسرا بين الاتحاد الأوروبي وسوريا، وأكد أهمية رفع العقوبات عن سوريا، معتبرا أن الخطوات التي اتخذتها الإدارة السورية الجديدة تسير في الاتجاه الصحيح، مؤكدا أن بلاده ستسهم في فتح صفحة جديدة في العلاقات مع سوريا "التي عانت الأمرّين لعقود طويلة". وأعلن أنه "من اليوم نبدأ مسارا جديدا للعلاقات بين إيطاليا وسوريا، ونحن مستعدون لدعم التعافي الاقتصادي والاجتماعي لدولة متوسطية غنية بالتاريخ والروابط" مع إيطاليا. وأضاف أن إيطاليا تريد بناء شراكات إستراتيجية مع سوريا وإعادة إطلاق تعاون اقتصادي معها "وجاهزون للقيام بذلك في مجالات حيوية كالطاقة والزراعة"، مشيرا إلى أنه نقل رسائل إيجابية من شركات إيطالية تنوي الاستثمار في سوريا، نقل موقع الجزيرة.

ووفق صحيفة **العرب**، رأى **وزير الخارجية التركي** هاكان فيدان خلال مؤتمر صحافي الجمعة في اسطنبول **أن فرنسا لا تأخذ بالاعتبار أمن تركيا بشأن قضية الجهاديين الأجانب في سوريا، مبديا استياءه من دعم باريس للأكراد وأن أي حديث بشأنهم سيكون مع واشنطن. وانتقد فيدان فرنسا بشكل لاذع** وأكد أن واشنطن تشكل المحاور الوحيد لبلاده بشأن التطورات في شمال شرق سوريا. **وأوضح** "الولايات المتحدة هي محاورنا الوحيد... بصراحة لا نولي اعتبارا لدول تحاول أن تخدم مصالحها الخاصة في سوريا من خلال التلطي وراء قوة الولايات المتحدة" في تلميح واضح إلى فرنسا.

وأكدت واشنطن أنها تُجري محادثات بناءة مع الإدارة السورية المؤقتة بقيادة زعيم «هيئة تحرير الشام» أحمد الشرع، **بشأن مجموعة واسعة من القضايا المحلية والدولية، بما في ذلك المشاركة الجامعة لجميع السوريين في مستقبل سوريا، مشددة على أولويات مكافحة الإرهاب و«إضعاف» دور كل من إيران وروسيا في هذا البلد العربي. وبحسب الشرق الأوسط، قال ناطق باسم الخارجية الأميركية** إن الولايات المتحدة «ترغب في رؤية سوريا جامعة وتحمي حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع السوريين»، بما **«يعكس كل شعب سوريا وتنوعه الغني». وشدد على المساعي الأميركية من أجل «إحراز تقدم ملموس بشأن أولويات مكافحة الإرهاب، بما في ذلك (داعش)»، وعلى «إضعاف إيران وروسيا في سوريا» التي «لا تشكل تهديداً لجيرانها».**

إلى ذلك، ووفق **الشرق الأوسط**، قال **مصدران مطلعان** إن **مبعوثين أميركيين وفرنسيين وألمان حذّروا الحكام الجدد في سوريا من أن تعيينهم لـ«مقاتلين أجانب» في مناصب عسكرية عليا يمثّل مصدر قلق أمني ويسيء لصورتهم في محاولتهم إقامة علاقات مع دول أجنبية. وقال مسؤول أميركي** إن **التحذير الذي أصدرته الولايات المتحدة، والذي يأتي في إطار الجهود الغربية لدفع قادة سوريا الجدد لإعادة النظر في هذه الخطوة، جاء في اجتماع بين المبعوث الأميركي دانييل روبنشتاين وقائد الإدارة السورية الجديدة أحمد الشرع، يوم الأربعاء، في القصر الرئاسي في دمشق. وقال المسؤول: «هذه التعيينات لن تساعدهم في الحفاظ على سمعتهم في الولايات المتحدة». كما أوضح مسؤول مطّلع على المحادثات** أن **وزيري خارجية فرنسا وألمانيا جان نويل بارو وأنالينا بيربوك طرحا أيضاً قضية المقاتلين الأجانب الذين تم تجنيدهم في الجيش خلال اجتماعهما مع الشرع قبل أسابيع. وتنظر العواصم الأجنبية عموماً إلى المقاتلين الأجانب باعتبارهم تهديداً أمنياً رئيسياً، حيث تشتبه في أن بعضهم قد يسعون إلى تنفيذ هجمات في بلدانهم الأصلية بعد اكتساب الخبرة في الخارج.**

ونشرت صحيفة **وول ستريت جورنال** تقريرا أعده **بينوا فوكون وسمر سعيد، قالا فيه إن الدول العربية في سباق مع تركيا للحصول على التأثير في سوريا الجديدة.** وقال الكاتبان إن **السعودية وبقية الدول العربية تتسابق للتأثير على الحكومة الإسلامية في سوريا، على أمل اكتساب ميزة على**

منافسيها في هذا البلد الذي يتمتع بموقع استراتيجي رغم الشكوك حول الماضي الجهادي لزعمائها الجدد. وتعمل السعودية إلى جانب الأردن وقطر للإسراع في تقديم المساعدات الإنسانية والطاقة لسكان سوريا المتعبين من الحرب. وتراهن الدول العربية على أن القيام بذلك قد يؤدي إلى تحقيق أهداف ضيقة واستراتيجية، مثل وقف تدفق المخدرات والمقاتلين المتطرفين عبر الحدود السورية، إلى مواجهة نفوذ المنافسين مثل تركيا وإيران.

وفي الفراغ الذي خلقته مرحلة ما بعد الأسد، عرضت القوى العربية الجديدة المساعدة في إعادة البناء وتخفيف النقص في الغذاء والطاقة، وهي خطوات يقول المحللون إنها مدفوعة بأكثر من مجرد الإحسان... وتخشى العديد من الدول العربية، بما فيها السعودية والإمارات، من حالة إحياء جديدة للجماعات الإسلامية مثل القاعدة والإخوان المسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الشرق الأوسط... إلا أن تركيا لديها علاقات قائمة مع هيئة تحرير الشام والجماعات الأخرى التي عارضت الأسد، وهو ما يعطي أنقرة ميزة على بقية الدول ومنها السعودية.

وقال محللون إن السعودية التي خسرت السباق لصالح إيران في مرحلة ما بعد صدام حسين في العراق، تحاول استخدام المساعدات الإنسانية لمواجهة أنقرة في سوريا. وقال أستاذ العلاقات الدولية في كلية لندن للاقتصاد، فواز جرجس، إن "هدف السعودية هو موازنة الدور المهم لتركيا في سوريا الجديدة". وأضاف أن الرياض تريد أيضا ضمان عدم انزلاق سوريا مرة أخرى إلى العنف والاضطرابات الاجتماعية، الأمر الذي من شأنه أن يهدد الاستقرار الإقليمي. ومع ذلك، فليست كل الدول تسرع نحو دمشق وحكومتها الجديدة، فقد رحبت الإمارات بالوفد السوري هذا الأسبوع، لكنها لم تعرض علنا أي مساعدات اقتصادية. وعبّرت الدول الغربية عن حذر من أن يؤدي المسار الذي سيمضي به القادة الإسلاميون الجدد إلى عرقلة رفع العقوبات أو شطب هيئة تحرير الشام عن قائمة الجماعات الإرهابية، مع أن إدارة بايدن أعلنت عن تخفيف بعض القيود المفروضة على المساعدات الإنسانية إلى سوريا لمدة ستة أشهر..!!!

ويقول الباحثان السياسيان ألكسندر لانجلويس وعابد الثلجي، في مقال بمجلة ناشونال إنترست الأمريكية، إنه بعد انهيار نظام الأسد، تواجه سوريا تحديات هائلة على صعيد الأمن والاستقرار الداخلي. وكانت العقوبات الدولية التي فرضت على النظام، منذ سنوات، قد لعبت دورًا بارزًا في عرقلة تطور الاقتصاد السوري، بالإضافة إلى تأثيراتها على الوضع الأمني في البلاد. ويضيفان، بعد انهيار نظام الأسد، أصبحت قوانين العقوبات الحالية في حاجة ماسة إلى الإصلاح، حيث عانى الشعب السوري لفترة طويلة من آثار العقوبات الاقتصادية الشاملة التي شلّت الاقتصاد، وأدّت إلى انتشار النشاطات غير القانونية والمحسوبيات. كما أن نظام التراخيص المتهالك أعاق العمليات الإنسانية، وشلّ البنية التحتية الحيوية في قطاعات الطاقة والصحة والتعليم. وفي الوقت نفسه، تم التحايل على

العقوبات المستهدفة، المعروفة شعبيًا بـ"العقوبات الذكية"، عبر شبكة معقدة من الشركات الوهمية التي تفاخَرَ بها الأسد علنًا طوال سنوات.

ويقول الباحثان إنه **ينبغي على قادة العالم، لا سيّما في الولايات المتحدة وأوروبا، وضع إستراتيجية لإصلاح العقوبات لمعالجة هذه المشكلات. ويعتبر إصدار وزارة الخزانة الأمريكية للرخصة العامة رقم ٢٤ (جي إل ٢٤) خطوة أولى نحو إصلاح العقوبات، حيث يرسل ذلك إشارات إلى الشركاء الإقليميين والسوريين بشأن تحوّل في السياسة، ويدعم إعادة إعمار سوريا ما بعد الأسد. وبالنسبة للإدارة القادمة للرئيس ترامب، يعد هذا الأمر محوريًا لأي هيكل أمني جديد في الشرق الأوسط، خاصة مع توسيع الإدارة المنتهية ولايتها وجودها العسكري من خلال عملية "العزم الصلب"، التي اتبعت منذ فترة طويلة سياسة دفاع خاطئة في سوريا والعراق.**

ويخدم إصلاح العقوبات الأوسع نطاقًا أهدافًا متعددة: أولًا، إنه يخفف من مخاوف الامتثال لدى الدول والشركات الإقليمية للاستجابة للأزمات الطارئة؛ **ثانيًا،** يتيح للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية **زيادة** مساعداتها لصندوق تعافي سوريا وتقديم خبرات مرافقة لبناء القدرات، وسيساعد ذلك في تنفيذ نماذج قانونية إنسانية دولية حيوية، مثل المساعدات النقدية والقسائم للنازحين داخليًا؛ **ثالثًا،** يتماشى مع الموقف السياسي الأمريكي مع الشركاء الإقليميين والدوليين الذين أعربوا عن استعدادهم لتقديم مساعدات إنسانية واسعة النطاق وبسرعة.

ويقول الباحثان إنه في نهاية المطاف، أدت الرؤى المشوهة التي تبنّاها مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض، والتي تأثرت بالإحباطات من حقبة الرئيس أوباما، إلى زيادة تعقيد الأزمة السورية، وإطالة أمد سيطرة الأسد. وتحمل الإدارة القادمة للرئيس ترامب مهمة شاقة تتمثل في إصلاح العقوبات، وهو ما سيشمل إعادة هيكلة الانتشار الأمريكي في سوريا والعراق، وكذلك إعادة تعريف الوضع القانوني لحكومة سوريا في ظل ظروف غامضة. ومع ذلك، وقبل الشروع في مثل هذا التغيير الإقليمي الواسع، هناك حاجة ملحة لاستجابة طارئة من الولايات المتحدة والغرب، بالنظر إلى أدوارهما كأكبر المانحين الإنسانيين لسوريا..!!!!

ورأى محمود علوش في موقع الجزيرة، أنّ هناك ثلاثة افتراضات متشائمة في المنطقة العربية تجاه التحول السوري، رغم أنه لا يتم التعبير عنها بوضوح: الأول، أن **تصدُّر** هيئة "تحرير الشام" المشهد بعد الإطاحة بنظام الأسد **وفرض** سلطة جديدة بقيادتها **يُشكلان** تهديدًا للطبيعة الطائفية والثقافية والعرقية المتنوعة لسوريا، ويُقوضان من فرص إعادة بناء البلد وفق معايير الدولة الحديثة؛ **الثاني، أن هذا التحول نذير شؤم للمنطقة العربية** لأنه سيُغرق سوريا في فوضى طويلة الأمد وستترك عواقب وخيمة على الأمن الإقليمي، وقد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي في بعض الدول

العربية؛ **والثالث،** أن سوريا بعد هذا التحول ستُصبح تحت وصاية تركيا التي تطمح إلى إعادة إحياء إرثها العثماني في العالم العربي.

واعتبر الكاتب أنه لحسن الحظ، فإن هذه الافتراضات لم تمنع الدول العربية المتوجسة ضمنيًا من هذا التحول من الانفتاح على السلطة الجديدة، وإظهار استعدادها لدعمها من أجل إنجاح عملية التحول؛ فقد سارعت السعودية إلى إرسال وفد دبلوماسي إلى دمشق في الأيام التي أعقبت الإطاحة بالأسد، واستضافت وفدًا من الإدارة السورية الجديدة؛ كما أجرى وزير الخارجية الإماراتي أول اتصال رسمي مع نظيره السوري الجديد؛ وزار وزير الخارجية الأردني دمشق، والتقى بقائد الإدارة السورية الجديدة. **يندرج هذا الانفتاح قبل أي شيء في إطار التكيف الذي تُظهره الدول العربية مع الواقع الجديد، بعد أن كانت أعادت تطبيع علاقاتها مع نظام الأسد في السنوات الأخيرة، وهو تكيف لا يُبدد هذه الافتراضات الثلاثة. مع هذا،** يبدو أن العواصم العربية، التي عارضت تحولات الربيع العربي بعد عام ٢٠١١، **لاعتبارات مُختلفة ليس أكثرها أهمية الهاجس من صعود تيار الإسلام السياسي وجماعة الإخوان المسلمين على وجه الخصوص، لديها الكثير لتقلق بشأنه في حال عدم إظهار تفاعل إيجابي مع التحول السوري.**

وتابع المحلل أن معظم هذه العواصم، لم تكن ترى في بشار الأسد عندما أعادت علاقاتها معه المخلص لسوريا. لكنها اعتقدت لفترة أن الأسد انتصر في الحرب، ولا بُد من التعاطي مع هذا الوضع كحقيقة لا مفر منها؛ كما ساد اعتقاد قوي بأن الانفتاح على الأسد يُمكن أن يُشكل محفزًا له لتقويض حضور إيران في سوريا، وإخراجها منها في نهاية المطاف. وبمعزل عما إذا كان مثل هذا الرهان واقعيًا لو بقي الأسد في السلطة، فإن إيران من بين أكبر الخاسرين في التحول السوري. ومثل هذه النتيجة ينبغي أن تكون مُرضية بشدة لهذه الدول. كما أنّ **الحكمة في التعامل مع الحالة السورية منذ اندلاع الصراع؛ أن الانكفاء عن لعب دور عربي مؤثر يوجد فراغات تستفيد منها قوى إقليمية ودولية أخرى؛** وبينما أصبحت إيران وروسيا اليوم خارج المعادلة السورية تقريبًا، فإن تردد العالم العربي في الحضور في سوريا، سيُعزز بطبيعة الحال من المكاسب الهائلة التي حققتها تركيا في هذا البلد؛ ورغم ما سبق، **فإن النظرة إلى الحضور التركي القوي في سوريا على أنه مُهدد للمصالح العربية، تتجاهل في الغالب حقيقتين مُهمتين:**

الأولى، أن هذا الحضور يعمل كضمانة قوية لتوجيه التحول السوري، والحفاظ على وحدة سوريا، والحد من مخاطر تحوّلها إلى دولة فاشلة مُهددة لاستقرار الإقليم؛ **والثانية،** أن الأتراك أنفسهم يرغبون في أن يكون للعالم العربي انخراط قوي في بناء سوريا الجديدة وتعافيها من آثار الحرب. ولا يرجع ذلك إلى حقيقة أن الدول العربية الغنية يُمكن أن تلعب دورًا محوريًا في تمويل جهود إعادة الإعمار فحسب، **بل أيضًا إلى تصور تركي بأن الشراكات الإستراتيجية الناشئة مع المنطقة العربية في**

السنوات الأخيرة تؤسس لعهد تركي عربي قادر على لعب دور محوري في إدارة شؤون المنطقة، بينما لم تعد الولايات المتحدة قادرةً أو راغبة - أو كلتيهما معًا- على لعب دور القوة العالمية المُهيمنة في الجغرافيا السياسية الإقليمية.

واعتبر المحلل أنّ الانخراط العربي الواسع في دعم ورعاية التحول السوري، يُمكن أن يؤدي إلى تبديد الهواجس من هذه الافتراضات الثلاثة المتشائمة؛ فمن جانب، سيعمل هذا الانخراط كورقة تأثير قوية على هيئة تحرير الشام لتوجيه التحول السوري بما يخدم فرص العبور نحو الدولة الجديدة، وفق المعايير والمبادئ التي طرحها بيان اجتماع العقبة؛ ومن جانب آخر، يجلب الانخراط في عملية إعادة إعمار سوريا فرصًا اقتصادية كبيرة ومزايا جيوسياسية للعالم العربي، ما دام أنه سيحد من مخاطر فشل التحول، فيما الفوضى المحتملة المترتبة على فشل عملية التحول السوري، ستخلق تحديات أمنية وجيوسياسية خطيرة للمنطقة العربية.

لقد تقبلت إيران على مضض حقيقة أنها انهزمت في سوريا. لكنّ مثل هذه الفوضى قد تمنحها فرصة جديدة للعودة إلى سوريا. كما أن إسرائيل، التي سارعت إلى استثمار التحول السوري من أجل السيطرة على المنطقة العازلة في الجولان المحتل، وعلى قمة جبل الشيخ الإستراتيجية، ستجد في فوضى كهذه فرصة لتكريس احتلالها الجديد لسوريا بحجة أمنها. في المقابل، تابع المحلل؛ يُعظم التعاون التركي- العربي في دعم ورعاية التحول السوري من فرص نجاحه، ويُمكن أن يسهم في معالجة هواجس بعض الدول العربية من هذا التحول؛ وبالنظر إلى النفوذ القوي الذي تمتلكه أنقرة في سوريا الجديدة، فإن بمقدورها العمل على تخفيف الصبغة الإسلامية للسلطة الجديدة، وتشكيل حكومة شاملة قادرة على إعادة تشكيل الدولة وتعافيها وإخراجها من عزلتها الدولية؛ كما أن المزايا الكبيرة التي يجلبها الانخراط العربي في سوريا يُمكن أن تُشكل حافزًا قويًا لهيئة تحرير الشام، لتعزيز أجندتها الجديدة كقوة إسلامية وطنية تعمل على مخاطبة كافة الشرائح السورية، والتعبير عن طموحاتها في بناء دولة القانون والمؤسسات..!!!!

أخبار عن سورية:

تقرير عبري يفضح ما تخبئه إسرائيل للسوريين وحقيقة موقفها من تولي الشرع قيادة سوريا بعد سقوط الأسد..؟!!

كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية عن صياغة إسرائيل لمفهوم عملياتي جديد في مواجهة التطورات في سوريا، معبرة عن غضبها من زيارات كبار المسؤولين في الغرب إلى النظام الجديد في دمشق. وقالت الصحيفة إن خطة إسرائيل تتركز على "منطقة حيازة" للجيش الإسرائيلي على بعد ١٥ كيلومترا داخل سوريا و"منطقة نفوذ" مع سيطرة استخباراتية على عمق ٦٠

كيلومترا. ويقول مسؤولون كبار في إسرائيل إنه سيكون مطلوبا من تل أبيب الحفاظ على "مساحة حيازة" بطول ١٥ كيلومترا داخل الأراضي السورية حيث سيحتفظ الجيش الإسرائيلي بوجود لضمان عدم تمكن الموالين للنظام الجديد من إطلاق الصواريخ باتجاه الجولان، فضلا عن "مساحة نفوذ" بعمق ٦٠ كيلومترا داخل سوريا حيث ستسيطر إسرائيل على الاستخبارات للتأكد من عدم تطور أي تهديد لها هناك. وذكرت الصحيفة أنه ورغم تأكيد الإدارة السورية الجديدة في دمشق أنها ليست في صراع مع إسرائيل إلا أن تل أبيب لا تخاطر.

وفي إسرائيل يستغربون ما يسمونه "العمى" من جانب الغرب في مواجهة النظام الجديد بقيادة أحمد الشرع، حيث أفادت الصحيفة بأن "الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا قاموا برحلة حج إلى الجولاني". وهاجم أحد كبار المسؤولين الإسرائيليين في اجتماع مجلس الوزراء السياسي الأمني الدول الغربية، وقال "لنتذكر أن خلفية هذه الأمور هي أن الغرب يرسل الآن ممثلين كبار إلى دمشق على أمل أن تتحقق بالفعل تصريحات الجولاني حول الاعتدال وتشكيل حكومة تحترم حقوق الإنسان.. سوريا تحت قيادته قد تتحرك نحو نظام ديمقراطي على الرغم من أن الجولاني نفسه قال إنه من غير المتوقع إجراء انتخابات في البلاد في السنوات المقبلة". وأضاف "ألغت الولايات المتحدة بالفعل المكافأة البالغة قيمتها ١٠ مليون دولار التي كانت قد حددتها لمن يأتي برأسه في العقد الماضي.. كما خففت هذا الأسبوع بعض العقوبات المفروضة على سوريا".

وصرح أحد كبار المسؤولين الإسرائيليين: "الغرب يريد أن يصبح أعمى عمدا لأن هؤلاء هم أخطر الناس في العالم.. أعضاء سابقون في تنظيم القاعدة.. من المدهش كيف وقع العالم في الفخ مرة أخرى.. العالم العربي من حولنا يفهم ذلك ويحذر الغرب لكنهم لا يستمعون.. لا شك أن سقوط الأسد والمحور الإيراني في سوريا أمر جيد.. لكن يتم خلق التهديدات". وبحسب المسؤول، فقد أرسل المتمردون في سوريا رسائل إلى إسرائيل تفيد بأنهم لا ينوون الدخول في حرب معها، لكنه شكك في ذلك: "قد يكون هذا صحيحا لمدة عام أو عامين أو ربما حتى ١٠ أو ٢٠ عاما، لكن لا أحد يستطيع أن يضمن أنهم لن يلجأوا إلينا بعد ذلك وهؤلاء أشخاص خطيرون للغاية.. يريد الجولاني الآن رفع العقوبات عن سوريا حتى يتمكن من جلب الأموال من الخارج وعلى المدى الطويل سيتعين على إسرائيل الحفاظ على منطقة سيطرة ونفوذ في سوريا".

وأشار المسؤول إلى أن **إسرائيل تأمل أن يمنحها الرئيس ترامب بعد تنصيبه في ٢٠ كانون الثاني الدعم الكامل ضد سوريا ولبنان على مسافة ٦٠ كيلومترا، حيث يمكن لتل أبيب ضمان عدم تطور أي تهديد لإسرائيل**، مردفا بالقول: **"نحن نبني مفهوما تشغيليا للواقع الجديد". وفي إسرائيل أيضا يشعرون بالقلق من قيام حماس والجهاد الإسلامي في سوريا، بينما يغضون الطرف عن الجولاني.**
وفي السياق، أفاد المسؤول بأنهم "لن يسمحوا لهم بترسيخ وجودهم في سوريا، كما لم يسمحوا لإيران

بترسيخ وجودها هناك"، **متابعا بالقول: "نقدر أن الجولاني يفضل بقاءهم حتى يحاولوا العمل ضد إسرائيل، حتى لو كان هناك مجال للإنكار".**

وذكّرت روسيا اليوم أنه وفور الإطاحة بنظام الأسد في كانون أول ٢٠٢٤، سيطرت إسرائيل على المنطقة العازلة التي أنشئت بموجب اتفاقية فصل القوات مع سوريا بعد حرب "يوم الغفران"، كما احتلت جبل الشيخ السوري. **وقال نتنياهو** خلال زيارته لجبل الشيخ السوري رفقة وزير الدفاع يسرائيل كاتس: "سنبقى في هذا المكان المهم حتى يتم التوصل إلى ترتيب آخر يضمن أمن إسرائيل وسنحدد الترتيب الأفضل الذي سيضمن أمننا". **كما أن سلاح الجو الإسرائيلي نفذ في أعقاب الإطاحة بنظام الأسد عملية قصف واسعة النطاق بهدف تدمير القدرات الاستراتيجية للجيش السوري ومنع وقوعها في أيدي الإدارة الجديدة..!!!**

الخارجية الأمريكية عن انتخاب عون رئيسا للبنان: "فرصة لتحقيق ٣ أمور"... تقرير: سلاح حزب الله والاقتصاد المتداعي أبرز التحديات أمام الرئيس اللبناني الجديد..؟!!

هنأت الخارجية الأمريكية الشعب اللبناني على اختيار جوزيف عون رئيسا للدولة بعد عدة محاولات فاشلة في السابق، أدت إلى شغور المنصب الرئاسي منذ تشرين أول ٢٠٢٢، معتبرة أن "هذه المرحلة تمثل فرصة تاريخية فيما يعمل لبنان على تنفيذ التزاماته بموجب اتفاق وقف الأعمال العدائية وإرساء السلام والاستقرار الدائمين للشعب اللبناني". ورأت أن "هذه المرحلة تمثل أيضا فرصة للدفع بالإصلاحات الحاسمة، واستعادة وظائف الحكومة، وتعزيز المؤسسات لإعادة بناء لبنان القوي والمستقر والمزدهر". وكان الرئيس بايدن، قد هنأ عون، **واصفا إياه بأنه "الزعيم المناسب لهذا الوقت"، نقلت روسيا اليوم.**

وذكرت **القدس العربي** في تقرير لها، أنه في منطقة تتلاحق فيها التطورات كالشرق الأوسط، **ما تلبث خطوة تحدث حتى يتم القفز على ما بعدها سريعًا. فلم تمر ساعات** على طي لبنان صفحة الشغور الرئاسي، الذي ظل يلازمه طيلة أكثر من عامين، بانتخاب قائد الجيش جوزيف عون رئيسًا للبلاد، **حتى أثير العديد من التساؤلات بشأن التحديات الماثلة أمامه وقدرته على التعامل معها؛ وإن كان الكثيرون يعولون على التوافق الذي حظي به عون (٦١ عامًا)، داخلياً، وعلى الدعم الدولي الذي بدا واضحًا من ردود الفعل عقب إعلانه الرئيس الرابع عشر في تاريخ لبنان منذ الاستقلال، إلا أن ثمة قضايا شائكة تنتظر حلولًا جذرية ستحدد ما إذا كان التفاؤل بهذا التطور له ما يبرره أم لا.**

وفي هذا السياق ذكرت صحيفة **الغارديان** البريطانية **أن انتخاب عون يزيد الثقة في صمود اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله.** وأشارت الصحيفة إلى أن عون كان المرشح المفضل لدى قوى دولية، مثل السعودية وفرنسا والولايات المتحدة التي تتمتع بعلاقات جيدة معه وهو في منصب قائد

الجيش. ورأت الصحيفة أن **المهمة الرئيسية لعون تتمثل في إعادة تأكيد دور الجيش اللبناني، لا سيّما في جنوب لبنان، "حيث تتنازع سيطرة الجيش، منذ أواخر السبعينيات، جماعات مثل منظمة التحرير الفلسطينية وحزب الله". ونقلت عن ميشال حلو، الأمين العام لحزب "الكتلة الوطنية" الإصلاحي،** قوله إن **"الأولوية الأولى هي وقف إطلاق النار، والثانية هي التعامل مع سلاح حزب الله. لا توجد طريقة واضحة لنزع سلاح حزب الله، ولكن إذا أراد (عون) أن يذكر اسمه فعليه أن يتعامل معه".**

وقال هلال خشان، الأستاذ في الجامعة الأمريكية في بيروت: "لم يعد حزب الله اليوم كما كان عليه قبل عامين... أعتقد أن الجيش سيكون قادرًا على مواجهة حزب الله، لكن لا أحد من الطرفين يرغب بالمواجهة". ورأت الغارديان في انتخاب عون الخطوة الأولى لإنهاء عزلة لبنان الدولية، معتبرة أن الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي شهدها لبنان عام ٢٠١٩، وانهيار القطاع المصرفي ومصادرة البنوك مدخرات الملايين من المواطنين، "كشفت عن الفساد العميق للطبقة السياسية". وأشارت الصحيفة إلى تعهد المجتمع الدولي بتقديم المساعدات إلى لبنان، ولكن فقط بعد أن تقوم الحكومة بإجراء تغييرات اقتصادية وسياسية عاجلة.

ونقلت عن النائب اللبناني آلان عون قوله: "هذا نوع من المصالحة مع المجتمع الدولي ودول الخليج. هذه هي القيمة المضافة الحقيقية لانتخاب جوزيف عون، أن يأتي بترجمة لهذا الدعم الدولي". وفي ظل صلاحيات محدودة تحظى بها السلطة التنفيذية في لبنان، ألقت الغارديان الضوء على مهمة ملحة أخرى تنتظر عون، وهي تشكيل حكومة جديدة، واصفة تلك المهمة بغير السهلة في نظام لبنان الطائفي القائم على المحاصصة، مذكّرة أن الحكومة الحالية، بقيادة نجيب ميقاتي، لم تتشكل إلا بعد ١٣ شهرًا من المشاورات.

من جهته أشار موقع أكسيوس الإخباري، نقلاً عن مسؤول أمريكي ومصدر وصفه بالمطلع، إلى وجود تنسيق وثيق بين إدارة بايدن وفريق الرئيس ترامب ساعد في الدفع باتجاه انتخاب عون رئيسًا للبنان. ووصف أكسيوس عون بأنه حليف للولايات المتحدة، معتبرًا أن فوزه "يشكل دفعة للمعسكر الموالي للغرب في لبنان، وضربة لحزب الله والجماعات الأخرى الموالية لإيران في المنطقة". وأضاف أن إدارة بايدن قررت استغلال الوضع بعد اغتيال إسرائيل لحسن نصر الله، وسلسلة الضربات التي تلقاها حزب الله، لدفع القادة اللبنانيين إلى انتخاب رئيس جديد. ونقل أكسيوس عن مسؤول أمريكي قوله إن فوز عون سيخلق المزيد من الضغط على إسرائيل من قبل الولايات المتحدة ودول غربية وعربية أخرى لإنهاء الانسحاب من جنوب لبنان بحلول ٢٧ كانون الثاني الجاري. وفي ظل هذه المعطيات داخليًا وخارجيًا، يبدو أن الرئيس اللبناني الجديد سيكون أمام تحدٍ كبير، سيرسم النجاح فيه جزءًا من ملامح مرحلة جديدة تتهيأ لها المنطقة ككل بعد التحولات التي شهدتها على مدار الأشهر القليلة الماضية..!!!

الأراضي الفلسطينية المحتلة:

هآرتس: أسماء ألف جندي إسرائيلي لدى الجنائية الدولية... ناشيونال إنترست: خيارات إسرائيل الصعبة في غزة..؟!!

أفادت صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية بأن مؤسسة حقوقية تتخذ من العاصمة البلجيكية بروكسل مقرا لها تلاحق جنود الجيش الإسرائيلي الذين تركوا "بصمات رقمية" أثناء خوضهم عمليات عسكرية في قطاع غزة ولبنان وسوريا. وذكرت في تقرير صحفي أن مؤسسة هند رجب أرسلت حتى الآن أسماء ألف جندي إسرائيلي إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. (وفي التعريف بنفسها على موقعها الإلكتروني، تقول المؤسسة -التي أنشئت العام السابق- إنها تكرس جهودها لكسر حلقة الإفلات الإسرائيلي من العقاب تخليدا لذكرى الطفلة هند رجب (٥ سنوات) التي قتلت عندما قصف الجيش الإسرائيلي مركبة لجأت إليها برفقة ٦ من أفراد عائلتها في حي تل الهوى مطلع العام الماضي). وكشفت هآرتس أن الجنود الإسرائيليين تركوا - طوال مشاركاتهم في الحرب على قطاع غزة- أدلة واضحة لما قاموا به عبر نشر العديد منهم مقاطع فيديو وصورا لهم على الإنترنت، وأحيانا وثقوا "سلوكا غير لائق وجرائم حرب محتملة".

لكن هآرتس ترى أن هذا السلوك ينتهك لوائح الجيش الإسرائيلي، لا سيما أنه قد حدث في سياق العمليات العسكرية الإسرائيلية في لبنان وسوريا، وأن بعض الجنود يدفعون الآن ثمن ذلك. وتضيف أن هذه الفيديوهات والصور هي كنز رقمي دفين يمكن أن تستفيد منه المنظمات المناهضة لإسرائيل والتي تسعى إلى تقديم الجنود الإسرائيليين للمحاكمة، خاصة وأنه مليء بالأدلة المحتملة على جرائم حرب في قطاع غزة. وتستطرد هآرتس أن بمقدور النشطاء تحديد الموقع الجغرافي للجنود بدقة، أو حتى رسم خرائط مفصلة للأحداث.

وبالنسبة للبعض، فإن المرحلة التالية تتمثل في نشر التفاصيل الشخصية للجنود على الإنترنت "ليجعلوهم تحت رحمة المجموعات الإلكترونية التي تضايقهم وتهددهم"... وقد تصبح هذه واحدة من كبرى القضايا التي تمت إثارتها أمام المحكمة الجنائية الدولية. وذكرت الصحيفة أن إسرائيل تعتمد على خبراء قانونيين في كافة أرجاء العالم لتقييم المخاطر التي قد تُعرِّض جنودها ومسؤوليها للمحاكمة في الخارج، مشيرة إلى أن الجيش ووزارة الخارجية أنشآ قسما خاصا للتعامل مع هذه القضايا. ونصحت هآرتس الحكومة الإسرائيلية بضرورة التعامل مع هذه المشكلة بدلا من التهرب منها بتشجيعها مواطنيها على الفرار من الدول التي يزورونها..!!!!

ولفت سيث فرانتزمان في مجلة ناشيونال إنترست الأمريكية، إلى أنه رغم الحملات المتعددة التي يشنها الجيش الإسرائيلي، تواصل حماس تجنيد المقاتلين. وأوضح أنّ الصراع في غزة يشكل تحديا كبيرا لأن هناك أدلة تشير إلى أن حماس تواصل تجنيد المقاتلين وتسيطر على مساحة كبيرة من

المنطقة. وقد قال **العميد احتياط** يوسي كوبرواسر لقناة ILTV في كانون أول ٢٠٢٤: **"نحن لم نصل بعد إلى نقطة هزيمة حماس بالكامل". وأشار تقرير منفصل في صحيفة جيروزاليم بوست إلى أن حماس تجند المزيد من الأعضاء. وتتعلق الخيارات الصعبة التي تنتظر إسرائيل بعدة عوامل رئيسية في حرب غزة**؛ فأولا وقبل كل شيء، احتجزت حماس ٢٥٠ رهينة في ٧ تشرين الأول، ويعتقد أن ٩٦ منهم ما زالوا في غزة؛ **ويبدو أن صفقة الرهائن قد تعطلت لمدة عام دون تحقيق أي تقدم يذكر. ويتطلب الأمر إعادة التفكير من حيث الاستراتيجية. ويبدو أن ترك الرهائن الأحياء والأموات في غزة لفترة طويلة من الزمن يشكل نهاية مروعة لهجوم ٧ تشرين الأول ويبعث برسالة مفادها أن حماس يمكن أن تفلت من العقاب على جرائمها.**

واعتبر الكاتب أن **صفقة الرهائن والضغوط العسكرية ليست التحديات الوحيدة في غزة؛ هناك تحد مرتبط يتمثل في مسألة ما إذا كان سيتم استبدال حماس كسلطة حاكمة في غزة.** فعندما بدأت الحرب، قارنت القيادة السياسية الإسرائيلية حماس بتنظيم داعش وقالت إنها ستسحق بنفس الطريقة التي هزمت بها داعش. وتم إبعاد داعش من مناطق في العراق وسوريا بعد حملة استمرت لسنوات عديدة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٩. **ومع ذلك، يبدو أن أهداف إسرائيل في غزة قد تغيرت منذ تصريحات تشرين أول ٢٠٢٣ حول إزالة حماس تماما؛ بعد ١٥ شهرا من الحرب، لم يعد هناك أي بديل مطروح للسيطرة على غزة؛**

فحماس تواصل السيطرة على جميع المناطق التي يتواجد فيها المدنيون في غزة. وهذا يعني أنه على النقيض من الحرب على داعش، حيث تمكن المدنيون من مغادرة مناطق مثل الموصل والانتقال إلى مخيمات النازحين داخليا الخاضعة لسيطرة الحكومة العراقية أو حكومة إقليم كردستان المستقلة، لم يُمنح المدنيون في غزة خيارا غير حماس للحكم المدني؛ وهذا هو السبب وراء قدرة حماس على مواصلة التجنيد وقدرتها أيضا على الاستمرار في السيطرة على المناطق التي يتم فيها توريد المساعدات الإنسانية. وفي جوهر الأمر، يضع هذا حماس على خطوط الإمداد وفي حيازة العديد من المناطق الحضرية الرئيسية في غزة.

عندما بدأت حرب ٧ تشرين الأول، تمكنت حماس من طلب الدعم من الجماعات الأخرى المدعومة من إيران في المنطقة؛ حزب الله والحوثيون والميليشيات العراقية، **وجعلت هذه الحرب متعددة الجبهات من الصعب على إسرائيل هزيمة كل هؤلاء الأعداء. ومع ذلك، بعد ١٥ شهرا، تغيرت الأمور لصالح إسرائيل؛ فحزب الله أصبح ضعيفا إلى حد كبير.** ويبدو أن العراقية أوقفت هجماتها بطائرات دون طيار على إسرائيل، وسقط نظام الأسد؛ **وهذا يترك حماس والحوثيين ما زالوا صامدين، رغم إضعاف حماس بشكل كبير منذ عام ٢٠٢٣. كما تواجه إسرائيل أيضا هجمات متزايدة من الضفة الغربية من قبل مجموعات مرتبطة بحماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني وفصائل مسلحة أخرى.**

وخلص المحلل إلى أنّ التحدي الشامل الذي تواجهه إسرائيل في عام ٢٠٢٥ يعود الآن إلى غزة؛ ورغم أن البرنامج النووي الإيراني وغيره من الجبهات لا تزال قائمة، فإن غزة هي المكان الذي بدأت فيه الحرب، والذي لابد وأن تنتهي فيه. ولا يبدو أن حربا طويلة في غزة تخوضها حماس لسنوات طويلة تصب في مصلحة إسرائيل. ولكن ترك حماس في السلطة من شأنه أن يمكن الجماعة حتما من إعادة تشكيل تهديدها لإسرائيل. ويتطلب استبدال حماس استراتيجية وتنسيقا مع بلدان أخرى تريد أن ترى غزة مستقرة..!!!

أخبار ومواضيع متنوعـة:

الخليج: قمة ترامب وبوتين وما وراءها... نازاروف: بوتين لن يلتقي ترامب ولن يتم تجميد الصراع في أوكرانيا..؟!!

قالت افتتاحية الخليج الإماراتية إنّ الاستعدادات للقاء المتوقع بين الرئيسين بوتين وترامب بدأت مبكراً على ما يبدو، وحتى قبل موعد تنصيب ترامب المنتظر في العشرين من الشهر الجاري. وأضافت الصحيفة أنّ **هناك توقعات كثيرة تشير إلى أن الحرب في أوكرانيا تقترب من وضع أوزارها، وستكون هذه النهاية مؤلمة لكييف ولحلفائها الأوروبيين. أما الولايات المتحدة، وخصوصاً مع ترامب، فلا ترضى بأن تكون في صف الخاسرين. ولأنها لا تهتم بغير مصالحها، فليس لها حلفاء دائمون، وخصوصاً الأوروبيين المرتابين من السياسات الجديدة لترامب. وهناك مؤشرات أن العلاقات بين الجانبين ستكون مأزومة ومتدهورة، وقد تكون أوكرانيا تفصيلاً ثانوياً في هذا السياق، قياساً بالمطالبة بزيادة الإنفاق الدفاعي لدول «الناتو» ٥%، التي قوبلت برفض ألماني فرنسي صريح، وكذلك تهديد ترامب بالسيطرة على جزيرة غرينلاند الدنماركية، ولو بالقوة، إضافة إلى الاستخفاف بالاتحاد الأوروبي وتوجيه الانتقادات اللاذعة لزعمائه وسياسييه. ووفق الخليج، فإنّ اللقاء بين ترامب وبوتين، قد يكون قريباً جداً، وقد يحمل مفاجآت لا يمكن استيعابها سريعاً، مثل إرغام كييف على التنازل عن نحو ٢٠% من أراضيها إلى روسيا، وإنهاء حكم زيلينسكي بإجراء انتخابات مبكرة أو بأي طريقة أخرى. وأحد وجوه الصفقة سيسوق لأول تغيير للخرائط في أوروبا، وهو أمر له ما بعده؛ فتهديد كسر الحدود ربما سيبدأ، مع إدارة ترامب..!!!!**

في المقابل، كتب ألكسندر نازاروف تحليلاً نشرته **روسيا اليوم**، جاء فيه: **بالطبع لم يبدأ ترامب كل هذه الضجة حول ضم كندا وغرينلندا وقناة بنما إلى الولايات المتحدة فقط لتحويل انتباه الرأي العام إلى قضية أخرى عن أوكرانيا؛ التي لا يستطيع الاقتراب حتى من الوفاء بوعده بتحقيق السلام، بل وحتى تجميد الصراع. لكني أعتقد أن غرينلندا وكندا قضيتان خطيرتان في حد ذاتهما، دون التقليل من رغبة ترامب في تغيير دفة الحديث.**

فأوكرانيا فخ، يمسك بترامب بقوة ولا يسمح له بالبدء في تنفيذ برنامجه الرئيسي. والتخلص من أوكرانيا بوسيلة أو بأخرى، من دون هزيمة واضحة، هو الهدف الأول لترامب؛ واللقاء المحتمل مع بوتين لن يجلب لترامب نتيجة إيجابية، لأن تجميد الصراع في هذه المرحلة غير مقبول بالنسبة لموسكو. والعواقب الاقتصادية الكبيرة التي ترتبت على الحرب على الاقتصاد الروسي، بما في ذلك احتياطيات النقد الأجنبي التي سرقها الغرب، والخسائر البشرية، تتطلب تعويضات أكبر بكثير من الاستحواذ على أراضي صغيرة نسبيا دمرتها الحرب مع الحفاظ على أوكرانيا، التي سوف تستمر في التدهور، وستصبح أكثر عداء لروسيا بعشرات الأضعاف، وستفقدها روسيا لقرون عدة إن لم يكن إلى الأبد؛ من غير المرجح كذلك أن يتم رفع العقوبات عن روسيا في المستقبل القريب وبشكل كامل؛ كما أن مسار الحرب في الوقت الراهن يبدو لصالح روسيا، ولا تستطيع أوكرانيا أن تخوض حربا بمفردها (يغطي الغرب أكثر من نصف جميع نفقات وجودها، ويزودها بالأسلحة والموارد الحيوية)، بينما في الغرب، وخاصة في أوروبا، يزداد التعب من الحرب بسرعة، ما يؤدي إلى عدد من الأزمات الحكومية، والتنويم المغناطيسي بأن تجميد الصراع قد أصبح قريبا، بل حتى حتميا.

في الوقت نفسه، من الطبيعي أن يستغل الغرب تجميد الحرب لمنح أوكرانيا قسطا من الراحة وإعادة تسليحها، وهو ما سيستخدمه الغرب مرة أخرى لشن عدوان جديد على روسيا، خاصة إذا انتصر الغرب في المواجهة مع الصين؛ باختصار فإن تجميد خط المواجهة، حتى مع التنظيم اللاحق للانتخابات في أوكرانيا واستبدال زيلينسكي بدمية غربية أخرى، سينظر إليه، إن لم يكن من قبل الأغلبية، فمن قبل جزء كبير من المجتمع الروسي، على أنه خيانة وهزيمة مع إمكانية أن يؤدي ذلك إلى زعزعة للاستقرار في البلاد مع عواقب لا يمكن التنبؤ بها؛ بالتزامن، فإن لقاء ترامب مع بوتين سيعيد أوكرانيا مرة أخرى إلى دائرة الأضواء، وهو ما سيتطلب من ترامب التصعيد في غياب نتيجة إيجابية من الاجتماع، وإلا فسينظر إليه على أنه هزيمة داخل الولايات المتحدة والحزب الجمهوري.

وأضاف نازاروف:

وليس لدى ترامب الوقت الكافي للقيام بما خطط له حتى بدون أوكرانيا، في حين أن تصعيد الصراع مع روسيا لا يمكن أن يؤدي إلى أي نتائج سريعة بخلاف الحرب النووية، وهو ما يتناقض بشكل مباشر مع نوايا ترامب في الانتصار بالمواجهة العالمية مع الصين والحفاظ على الهيمنة الأمريكية العالمية؛ لهذا أعتقد أنه وبرغم كل الأحاديث حول هذه القضية، فإن ترامب لن يسعى فعليا إلى عقد اجتماع. ويرغب بوتين أيضا في إزالة أوكرانيا من عناوين الأخبار الرئيسية حول العالم. ومن الواضح أن التصعيد، الذي من المرجح جدا أن يحدث بعد فشل أي لقاء محتمل، ليس في مصلحة موسكو أيضا.

بهذه الطريقة، فإن كل من ترامب وبوتين مهتمان بتقليص اهتمام العالم بأوكرانيا، وسيحقق كل منهما ذلك بطريقته الخاصة؛ ترامب يصدم الرأي العام بقضايا مثل ضم غرينلاند، وبوتين يبطئ الهجوم في أوكرانيا، ويجعل انهيارها سلسا وأقل صدمة للغرب قدر الإمكان. ورجّح نازاروف أن يحول ترامب جميع تكاليف أوكرانيا إلى أوروبا، سعيا للحفاظ على الحالة الراهنة غير المؤكدة للصراع بكثافة منخفضة نسبيا؛ فتتوقف القضية الأوكرانية ببساطة عن أن تكون من بين عناوين الأنباء الرئيسية لفترة من الوقت، على الأقل حتى الانهيار المحتمل للجبهة وتطور الأحداث بشكل كارثي بالنسبة لكييف. ولكن من الصعب التنبؤ بالعام المقبل، وسيتم تعديل خطط السياسيين باستمرار وفقا للتحولات غير المتوقعة للأحداث. ولعله من الأفضل أن نضيف إلى عنوان المقال عبارة "في الأشهر المقبلة"، حيث لا يمكن أن يكون هناك أي شيء على وجه التأكيد..!!!!

للاطلاع:

فورين أفيرز: ترامب لن يدمر النظام العالمي.. لأنه ميت بالفعل..؟!!

يناقش **أستاذا العلوم السياسية والحكومة ألكسندر كولي ودانييل نيكسون** في مقال لهما في دورية **فورين أفيرز** الأمريكية، **الفرضية القائلة إن فوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية مجددا يمكن أن يُمثِّل ضربة قاصمة لما يُعرف بـ"النظام الدولي الليبرالي"، في ظل ازدراء ترامب للمؤسسات والهيئات الرئيسية التي شيَّدتها واشنطن للحفاظ على هذا النظام والتربع على عرشه، مثل حلف الشمال الأطلسي (الناتو)، والأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية. ويرى الكاتبان أن هذا النظام يتعرض لتهديد كبير بالفعل حتى قبل صعود ترامب، لكن السياسات القومية للرئيس المنتخب وفريقه تهدد بتقويض هذا النظام بلا رجعة. والنتيجة المترتبة على ذلك من وجهة نظر الكاتبين لن تكون أن أميركا ستصبح أكثر قوة كما يأمل ترامب، ولكنها ستفقد تفوقها، بل وربما يتعرض أمنها القومي للخطر، نتيجة تخلّيها عن المقومات التي أسست للهيمنة الأميركية على مدار أكثر من ٥٠ عاما.**

ويُعرف النظام الدولي الليبرالي اختصارا بأنه مجموعة المؤسسات الدولية والترتيبات والمعاهدات التي تولَّت واشنطن زمام المبادرة في إنشائها خلال العقد الأول بعد الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك الأمم المتحدة وحلف الناتو. **وقد عزَّزت هذه المؤسسات، ظاهريا وأحيانا فعليا، حقوق الإنسان والتجارة الحرة والديمقراطية والتعاون متعدد الأطراف. فقد عملت واشنطن، جنبا إلى جنب مع حلفائها الأقوياء، على توسيع وإعادة صياغة هذا النظام بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، مما ترك الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم. وشهد هذا التوسع موجة من انتشار الديمقراطية،**

وأثمر إنشاء منظمة التجارة العالمية والدفع العالمي نحو التجارة الدولية غير المقيدة وحرية التدفقات المالية.

ولكن بالمقابل، انخرطت الصين وروسيا في مشاريعهما الخاصة لإعادة التنظيم الدولي، وقد فعلتا ذلك أحيانا بشكل مباشر عن طريق الطعن في معايير حقوق الإنسان في الأمم المتحدة على سبيل المثال، وبشكل غير مباشر من خلال تقديم صفقات اقتصادية وأمنية غير مبالية بالدفاع عن الحكم الديمقراطي ومكافحة الفساد... ودعونا نتأمل هنا في مفارقة أن الصين وروسيا - وهما دولتان غير ليبراليتين- لا تسعيان إلى تدمير التعددية، وعلى العكس من ذلك فإنهما تتسابقان لتوسيع نفوذهما في المؤسسات متعددة الجنسيات القائمة منذ فترة طويلة وإنشاء مؤسسات مماثلة خاصة بهما؛ يرجع هذا جزئيا إلى فهمهما للقوة التي توفرها مثل هذه المؤسسات للولايات المتحدة؛

والواقع أن العناصر المهمة لما يُعرف بـ"النظام الدولي الليبرالي" تُشكِّل في واقع الأمر مكونات البنية التحتية الأساسية للقوة الأميركية؛ ونعني بذلك المعايير والمؤسسات والعلاقات التي توفر لواشنطن قدرة لا مثيل لها على التأثير على الدول الأخرى، وتنسيق الاستجابات للتهديدات الناشئة، وتأمين التعاون في المسائل التي تعتبرها حاسمة لمصالحها الوطنية؛ لذلك، فإن السياسة الخارجية محدودة الأفق التي تهتم فقط بالحفاظ على القوة الأميركية لا بد أن تستثمر في دعم العناصر الرئيسية لهذا النظام. ولكن مع فوز ترامب، يرغب القوميون الأميركيون المنتشون في تدمير شبكة لا مثيل لها من النفوذ الأميركي استغرق بناؤها أكثر من ٥٠ عاما... لقد حان الوقت للتخلي عن الفهم العتيق للسياسة الدولية الذي يجسده مصطلح "النظام الدولي الليبرالي"، بعد أن أصبح هذا المفهوم أقل جاذبية، بل إنه بات يُثقل كاهل مناقشات السياسة الخارجية بقدر وفير من الأعباء الأيديولوجية. والأسوأ من كل هذا، أنه يدفع الآن الشعبويين الرجعيين و"ما بعد الليبراليين" إلى تبنّي ودعم سياسات ربما تُسهم عن طريق الخطأ في إضعاف الولايات المتحدة.

حقيقة الناتو: الأساس المنطقي لالتزام الولايات المتحدة تجاه حلف الناتو، فضلا عن دعمها لأوكرانيا، لا يمكن اختزاله في رغبتها المبدئية في حماية وتعزيز الليبرالية في جميع أنحاء العالم. في الواقع، فإن حلف الناتو مدين بوجوده لمبدأين أساسيين من مبادئ الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية: أولهما أن واشنطن لا تستطيع أن تتحمل رؤية قوة منافسة تفرض هيمنتها على أوروبا؛ والثاني أن منع مثل هذه النتيجة يتطلب وجودا عسكريا أميركيا مستمرا في القارة العجوز: خلصت أميركا إلى هذين المبدأين بالتجربة الصعبة، بعد أن فشل العالم في منع قيام حرب عالمية جديدة، وبعد أن طالت تلك الحرب لزمن طويل... وحقق حلف الناتو منذ تأسيسه أهدافا إستراتيجية أميركية رئيسية ليس فقط من خلال ردع الاتحاد السوفيتي، ولكن أيضا عبر "إبقاء

ألمانيا ضعيفة"؛ لم يضع الناتو حدًّا لتهديد ألمانيا ضد جيرانها فحسب، بل قلّل إلى حدٍّ كبير من خطر انخراط أيٍّ من الدول الأعضاء في صراع عسكري كبير.

وأضافت فورين أفيرز: إن الولايات المتحدة لا تفي بالتزاماتها تجاه حلف الناتو انطلاقا من نوع من الإيثار المضلل، ولكن لأن الحلف يظل أداة حاسمة من أدوات القوة الأميركية، إذ يضمن حلف الناتو أن تظل المنافسة بين الولايات المتحدة وأوروبا محصورة في المجال الاقتصادي. وفي هذا المجال، يساعد الحلف أيضا في الحفاظ على السوق الأوروبية -إحدى أكبر الأسواق في العالم التي تُمثِّل ١٥% من التجارة العالمية- صديقة للولايات المتحدة ومتماشية مع المصالح الاقتصادية الأميركية. وإذا كان العالم على وشك الدخول في عصر جديد أكثر فوضوية بفعل المنافسة بين القوى الكبرى، فإن وجود حلف الناتو يقلل بشكل كبير من عدد المنافسين الجيوسياسيين الجادين الذين تواجههم الولايات المتحدة. ويتعيَّن على صناع السياسات الذين يعتقدون أن أميركا تستطيع ببساطة "التحول إلى آسيا" أن يفهموا أن واشنطن سوف تحتاج إلى دعم جميع حلفائها الحاليين إذا كانت تنوي التنافس مع الصين. وبالفعل، عززت أنشطة الناتو في دعم أوكرانيا استعداد الدول الحليفة للعمل بالتنسيق مع واشنطن ضد بكين.

وتضيف المجلة في مقالها المطوّل: لا تركز الصين ولا روسيا حصريا على بناء قدراتهما المؤسسية الخاصة، لكنهما تسعيان إلى تقويض النفوذ الأميركي الحالي في النظام الدولي. وبدلا من مهاجمة المؤسسات القائمة مثل الأمم المتحدة، ركزت الصين وروسيا على توسيع نفوذهما في هذه المؤسسات؛ كما تستفيد بكين وموسكو أيضا من ميل القادة الأميركيين إلى النظر إلى السياسة العالمية من خلال عدسة الشعارات الأيديولوجية؛ ولا ترغب روسيا في تقويض حلف الناتو لأنه "ليبرالي" أو "مناصر للعولمة"، ولكن لأن إضعافه من شأنه أن يعزز قوتها على حساب الولايات المتحدة؛ وشأنها شأن الصين، تسعى روسيا إلى زيادة نفوذها في ذلك النوع من المؤسسات التي يرفضها معسكر ترامب. وفي تموز، عندما استضافت روسيا قمة البريكس لعام ٢٠٢٤، كانت حريصة على تقديم المنظمة باعتبارها ثقلا موازنا للمؤسسات المالية متعددة الجنسيات التي يقودها الغرب، وروَّجت لحضور الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش.

تسعى الصين وروسيا إلى إيجاد أشكال جديدة من المشاركة متعددة الأطراف، لأنهما تدركان أهمية ذلك جيدا. وعلى النقيض من فترة الحرب الباردة، عندما اختارت العديد من البلدان أو أُرغمت على التحالف مع أحد طرفَيْ الحرب، تريد الدول في عالم اليوم التحوط ضد المخاطر وتعظيم نفوذها من خلال إنشاء محفظة متنوعة من الالتزامات الأمنية والدعم السياسي والمساعدات من القوى المتنافسة؛ ينطبق ذلك حتى على الحكومات المتحالفة بشكل وثيق مع الولايات المتحدة التي أصبحت أكثر استقلالية ومبادرة في سياستها الخارجية؛ الهند مثالاً.

التخلي عن القوة: على المدى القريب، إذا انسحب ترامب من التحالفات والمؤسسات الدولية متعددة الأطراف، فلربما تنجح سياسته الخارجية القائمة على المعاملات التجارية البحتة في انتزاع تنازلات أكبر من البلدان التي تعتمد على الضمانات الأمنية الأميركية أو لا تستطيع تحمل خسارة القدرة على الوصول إلى الأسواق الأميركية. ولكن المنافسة بين القوى العظمى سرعان ما ستمنح العديد من هذه البلدان خيارات بديلة، ويمكنها ساعتها التحول نحو أسواق تصدير أخرى، أو إيجاد مصادر بديلة للمساعدات الإنمائية، أو السعي إلى الحماية العسكرية من قوة عظمى منافسة؛ بل إذا تخلَّت الولايات المتحدة، صراحة أو ضمنا، عن الحد الأدنى من الالتزام ببعض مبادئ السياسة الخارجية التي تبنَّتها منذ فترة طويلة مثل حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد فسوف تفقد جميع المزايا التي تفرقها عن سائر منافسيها من القوى العظمى.

وهكذا، في حال اعتنقت أميركا طريقة ترامب القائمة على الصفقات نهجا لسياستها الخارجية، فإنها سوف تفقد أصلا "ملطخا" أو "ملوثا" لكنه لا يزال ثمينا للغاية ضمن مجموعة أدواتها في لعبة القوة السياسية. وعندما تسأل الحكومات الأخرى نفسها لماذا ينبغي لها أن تتعاون مع الولايات المتحدة بدلا من الصين على سبيل المثال، فإن الإجابة الوحيدة ستكون هي الحصول على منافع مادية أكبر، وهذا يعني أن واشنطن سوف تضطر إلى إنفاق المزيد للحصول على أقل مما تحصل عليه بالفعل.

إن وزارة العدل ووزارة الخزانة المسيّستين يمكن أن تستخدما تدابير مكافحة الفساد التي ينص عليها قانون مكافحة ممارسات الفساد الأجنبية، وقانون منع الابتزاز الأجنبي، وبرنامج عقوبات ماغنيتسكي **لملاحقة المسؤولين الأجانب الذين يسيؤون إلى ترامب أو استهدافهم من خلال تحقيقات فساد تستغرق وقتا طويلا في مقابل مدفوعات أو خدمات، وربما يستخدم أي زعيم أميركي غير ليبرالي مثل هذه الأدوات بشكل انتقائي وتعسفي لمعاقبة الحكومات التي ترفض التعامل مع أصدقائه المقربين؛ والحقيقة أن مثل هذا السلوك من شأنه ليس فقط أن يُعرِّض الأمن القومي الأميركي للخطر، ولكن أيضا أن يدمر أدوات مهمة للقوة الأميركية. ولنتأمل هنا قدرة الولايات المتحدة على فرض عقوبات مستهدفة، وتطبيق أنظمة عقوبات أوسع نطاقا، والتحقيق في قضايا الفساد في بلدان أخرى، واستهداف تمويل الجماعات الإرهابية: تعود قدرة واشنطن على القيام بمثل هذه الأمور بفعالية إلى الطرق التي تهيمن بها على النظام المالي العالمي، مثل منع الجهات الخاضعة للعقوبات من التعامل بالدولار الأميركي سواء في أميركا أو عبر النظام المالي الدولي.**

وأضافت فورين أفيرز أنّ العديد من الحكومات الأجنبية تتسامح مع ضعفها النسبي هذا، لأن الولايات المتحدة تستخدم هذه الأدوات بطرق يمكن التنبؤ بها إلى حدٍّ كبير. ولكن إذا بدأ رئيس أميركي في توظيفها لأغراض فاسدة، فإن البلدان الأخرى ستصبح أقل استعدادا لقبول ضعفها أمام الضغوط

المالية الأميركية؛ وحينها سوف تسعى هذه الدول إلى إيجاد سُبل للحد من نفوذ واشنطن على النظام المالي العالمي من خلال زيادة احتياطياتها من العملات غير الدولارية، واستخدامها في المعاملات الدولية. ورغم غياب أي بديل موثوق للدولار الأميركي حتى الآن، فإن الدول الخاضعة للعقوبات، بما في ذلك إيران وكوريا الشمالية وروسيا، ترى تقويض الهيمنة الدولية للدولار ضمن أولوياتها.

والواقع أن ترامب وأتباعه على استعداد لارتكاب سلسلة من الأخطاء المجانية في السياسة الخارجية الأميركية مدفوعين بمعارضة أيديولوجية لنظام -النظام الليبرالي- لا يفهمون طبيعته أو قيمته بوضوح. والمفارقة أن طبيعة هذا النظام تتغير بالفعل بسبب قوى خارجة تماما عن سيطرة الولايات المتحدة؛ وللتعامل مع التحديات العاجلة مثل الصراع بين الدول والهجرة واسعة النطاق، يحتاج صناع السياسات في واشنطن إلى إحساس حاد ودقيق بالسلطات والمزايا التي تمتلكها بلادهم. ولكن الخوف أن ترامب، في سبيل تأكيد رؤيته للتفوق، سيدمر البنية التحتية التي ساعدت الولايات المتحدة على تعزيز مصالحها الأساسية خلال عصور من التغيير السياسي المضطرب؛

لذلك يتعين على "الأمميين" أن يسلطوا الضوء على التكاليف الحقيقية لمثل هذا المشروع المدفوع أيديولوجيا. وإذا لم يتمكنوا من الحفاظ على تلك البيروقراطيات المكلفة عبر إدارة الالتزامات العالمية لأميركا، وإذا لم يتمكن البراغماتيون في إدارة ترامب من تعديل سياسته الخارجية القائمة على مبدأ "أميركا أولا"، فإن الرئيس القادم سوف يتخلى طواعية عن أدوات القوة التي تدعوه جميع المصالح الأميركية الممكنة إلى الحفاظ عليها..!!!!

******

تنويه:

هذا التقرير يرصد المواقف والآراء الواردة في مجموعة من الصحف العربية والعالمية حول القضايا الساخنة محلياً وإقليمياً ودولياً، ولا يعبر بالضرورة عن رأي حركة البناء الوطني.